



## النائب وضاح الصادق

بيروت في 11 كانون الاول 2025

جانب دولة رئيس مجلس النواب

الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: سؤال موجه الى وزير الداخلية والبلديات بواسطة دولة رئيس مجلس النواب بخصوص الاملاك العامة في بيروت.

مقدم من: النائب وضاح الصادق.

تحية طيبة وبعد،

عملا بالمادة 124 من النظام الداخلي للمجلس النيابي نتوجه بواسطتكم الى وزير الداخلية والبلديات بالسؤال المرفق ربطا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

وضاح الصادق



## النائب وضاح الصادق

سؤال موجّه إلى معالي وزير الداخلية والبلديات

الموضوع: الأملاك العامة والتعديّات ضمن نطاق بلدية بيروت

معالي الوزير،

تحية طيبة وبعد،

لما كان احترام الأملاك العامة وصونها يشكل أحد الركائز الأساسية للعمل البلدي والإداري، ولما كانت من واجبات وزارة الداخلية والبلديات الحفاظ على الأملاك العائدة للدولة، ولا سيما تلك الواقعة ضمن نطاق العاصمة بيروت؛

ولما كانت بلدية بيروت تُعدّ الجهة المعنية مباشرة بإدارة هذه الأملاك والمحافظة عليها وضمان عدم التصرف بها أو استثمارها خارج الأطر القانونية،

ولما تبين من خلال المتابعة أنّ هناك عدداً كبيراً من الأملاك العامة والعقارات والحدائق والملحقات العائدة لبلدية بيروت قد وُضعت اليد عليها بصورة غير قانونية، واستُخدمت أو استُثمرت من قبل أفراد وجهات مختلفة لتحقيق منافع خاصة، سواء كانت اقتصادية أو تجارية أو شخصية، في ظل غياب أي سند قانوني يسمح بذلك، و لا سيما اشغال لأملاك عامة دون أي رخص أو سند قانوني ودون الخضوع لقانون الشراء العام.

ولما كان مجلس بلدية بيروت قد اتخذ، في 2024/7/2، قراراً رسمياً يقضي بإزالة جميع التعديّات الواقعة على الأملاك العامة ضمن النطاق البلدي لمدينة بيروت، وذلك بهدف إعادة فرض سيادة القانون وحماية المال العام، ولما كانت وزارة الداخلية والبلديات هي الجهة الوصية على البلديات والمخولة متابعة حسن تطبيق القوانين والقرارات الصادرة عن المجالس البلدية،

بناءً عليه، نطالب من جانبكم مشاركتنا بالمعلومات التالية في حال وجودها لديكم :

1. هل تملك الوزارة أو بلدية بيروت إحصاءً دقيقاً وشاملاً يحدّد بصورة واضحة جميع الأملاك العامة والعقارات التابعة لبلدية بيروت التي وُضعت اليد عليها أو التي تشهد تعديّات أو استغلالاً مخالفاً للقانون؟ وفي حال وجود مثل هذا الإحصاء، هل يتضمّن تصنيفاً لنوعية التعدي، الجهات الشاغلة، وطبيعة الاستعمال القائم؟

2. ما هي الإجراءات الإدارية والعملية التي قامت بها وزارة الداخلية والبلديات، بصفتها سلطة وصاية، لمتابعة وتنفيذ قرار مجلس بلدية بيروت الصادر في تموز 2024 والمتعلّق بإزالة جميع التعديّات على الأملاك العامة؟ وهل تم وضع مهلة زمنية للتنفيذ، وتحديد آلية واضحة للمراقبة والمحاسبة؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

في 2025-12-9

وضاح الصادق

مقتطف من محضر جلسة مجلس بلدية بيروت رقم ٢٠٢٤/٨ تاريخ ٢٠٢٤/٧/٢

### القرار رقم (١٧٥)

الموافقة على الطلب مجدداً من محافظ مدينة بيروت إزالة كافة التعديلات على أملاك البلدية العامة والخاصة والاستعانة بالقوى الأمنية إذا لزم الأمر.

إن مجلس بلدية بيروت المنعقد في حصة قانونية مكتملة النصاب،

بناءً على الدعوة رقم ٣٣٥/م تاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٧

بناءً على المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٨ تاريخ ٢٠٢٣/٦/٣٠ وتعديلاته (قانون البلديات)،

بناءً على قرار المجلس البلدي رقم ١٤٨ تاريخ ٢٠٢٣/٤/٢٧ القاضي بالموافقة على التأكيد على القرارات السابقة الواردة في حبثيات هذا القرار والطلب من محافظ مدينة بيروت تنفيذ هذه القرارات وإزالة كافة التعديلات وتغريم المعتدين على الأملاك العامة حفاظاً على المال العام وحقوق البلدية،

بناءً على ما أثير في الجلسة في سياق مناقشة البند المتعلق بموضوع إزالة كافة التعديلات عن أملاك بلدية بيروت،

وحيث يرى المجلس البلدي الموافقة على الطلب مجدداً من محافظ مدينة بيروت إزالة كافة التعديلات على أملاك البلدية العامة والخاصة والاستعانة بالقوى الأمنية إذا لزم الأمر،

وبعد المناقشة،

### تقرر بالإجماع:

المادة الأولى: الموافقة على الطلب مجدداً من محافظ مدينة بيروت إزالة كافة التعديلات على أملاك البلدية العامة والخاصة والاستعانة بالقوى الأمنية إذا لزم الأمر.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة.

صدر عن مجلس بلدية بيروت

بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢

الرئيس

عبد الله درويش